

حركة انتصار الحريات الديمقراطية

د. رابع بلعيد

دائرة العلوم السياسية. جامعة باتنة

مقدمة:

يتناول هذا الموضوع فترة بارزة وحاسمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، وهي الفترة الواقعة بين 1945 و 1954 ويرتكز أساسا على نشاط (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) التي هي تواصل لنشاط حزب الشعب الجزائري المعروف بمواقفه النشيدة من الإستعمار الفرنسي ففي هذا البحث سيجد القارئ تحليلا لمواقف حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وصراعها مع سلطات الإستعمار، وعلاقتها بالأحزاب الجزائرية السياسية مع الإشارة إلى الأزمات الداخلية التي عرفتها خاصة عند ظهور رجال جدد في الحركة وتنوع المفاهيم والطروحات.

حركة انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D.

رغم أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد نبتت فكرتها بعد عودة مصالي الحاج الى الجزائر في 10 اكتوبر عام 1946 ببضعة أيام، فإنها لم تظهر في الوجود إلا في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، ومن العسير معرفة رد الفعل الحقيقي للشعب الجزائري عندما علم أن "أبا الأمة" قد أنشأ حركة سياسية شرعية للإشتراك في الانتخابات الفرنسية العامة⁽¹⁾ في 19 اكتوبر 1946. ولكن الثابت أن هذه الانتخابات أتاحت للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فرصة فريدة لإختبار شعبيتها في مقابل شعبية حركة انتصار الحريات الديمقراطية و العكس بالعكس. ومع ذلك فإن المباراة السياسية العنيفة المتوقعة. بين هذين الحزبين لم تحدث، ذلك لأن "فرحات عباس" كما أبدى الأستاذ روجيه لوتورنو " لم يكن بوسعه أن يستغل نجاحا أحرزه في الجمعية التأسيسية، ومن ثم قرر الا يقدم أي مرشح ونصح أتباعه بالتصويت لصالح الشيوعيين"⁽²⁾ وكان فرحات عباس في الواقع متلهفا لإنتزاع

⁽¹⁾ أسباب لا نستطيع أن نناقشها هنا، لم يعط الناخبون الجزائريون بما فيهم الأوروبيون أصواتهم لانتخابات 19 اكتوبر 1946 الفرنسية العامة الا في 10 من نوفمبر 1946.

النصر في الإنتخابات من عدوه الرئيسي مصالي الحاج حتى أنه نصح الشيخ البشير الإبراهيمي أن يحذو حذوه، و أن يعد حركته لمساندة الشيوعيين. و لما كان الشيخ البشير الإبراهيمي مرتبكا في ذلك الوقت بسبب رفض مصالي الحاج الإنضمام الى "الجبهة المتحدة"⁽²⁾. المقترحة، فقد سره أن يأمر أتباعه بإعطاء أصواتهم لأولئك الذين يفترض أنهم الأعداء الألد للدين الإسلامي الذي كان يدعى أنه حامل لوائه.

ولإحباط المؤامرة الثلاثية التي دبرها فرحات عباس، وهكذا محاولات الإدارة الإستعمارية للتلاعب بالإنتخابات لصالح "مرسحيتها" لخصوصيين "كان على حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن تبذل ما أسمته "جهدا يفوق طاقة البشر"،⁽⁴⁾ لكي تحصل على 5 مقاعد من 15 مقعدا⁽⁵⁾. المخصصة لهيئة الناخبين الثانية في الجمعية الوطنية الفرنسية. وقد أحرزت حركة انتصار الحريات الديمقراطية 153000 صوتا من بين 460000 صوت، في حين أحرز المرشحون الذين ساندتهم المستوطنون على 8 مقاعد، وحصلوا على 250000 صوت، وحصل الشيوعيون الذين ساندتهم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين على 82000 صون فقط، كانت كافية لإعطائهم مقعدين.

(2) ويقول جاك شيفالييه (نحن الجزائريين ص 36) أن اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري قررت في اجتماعها المنعقد في 20، 21 من يوليو 1946 الاتصال بالحركات الجزائرية الأخرى بأمل أن تكون معها جبهة متحدة. ومع ذلك بقيت هذه الفكرة في طي الكتمان حتى أول أغسطس 1946 حين أذيعت على الكوادر الشيوعية في صورة منشور دوري: "علما ستالين أن التكتلات و الإتفاقات المؤقتة مع البورجوازية في البلاد الإستعمارية، في مرحلة معينة من الثورة الوطنية أمر ليس مقبولا فصحب و إنما هو أيضا ضروري. لذلك يجب علينا أن نعقد التحالفات مع كل الذين يريدون استعدادهم للكفاح ضد الأنبريالية. واعتبارا بكل هذا دعت لجنتنا المركزية إلى إنشاء جبهة ديمقراطية وطنية جزائرية واسعة تضم حزب الشعب الجزائري، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (...)، والعلماء (...)، والإشتراكيين، وكل التقدميين دون التمييز من حيث الجنس أو اللغة أو الدين".

(4) يتبين مدى المشقة التي عانيتها "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" في حملتها للحصول على (5) مقاعد في الخطاب الخاص الذي أرسله هذا الحزب الى منته في فرنسا. أنظر لنص الكامل لهذا الخطاب في الملحق رقم 1.

(5) رفع قانون 5 أكتوبر 1946 عدد المقاعد المخصصة لهيئتي الناخبين الثانية و الأولى في الجمعية الوطنية الفرنسية من 13 الى 15 مقعدا. وكان المرشحون الفائزون الخمسة عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية هم: الدكتور لامين دباغين، درود جمال، بوقادوم مسعود، أحمد مزغا، ومحمد خيضر. وكان الكثير من المراقبين السياسيين يعتقدون في ذلك الحين أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية إستطاعت وقتئذ الحصول على خمسة مقاعد في الجمعية الوطنية الفرنسية لأن الإدارة الإستعمارية الفرنسية كانت تعتقد أن أحسن طريقة منطقية لتعميق النزاع بين مختلف الحركات الجزائرية هي السماح لبعض هذه الحركات بإرسال بعض سياسيينها الى باريس.

ولم يكن فرحات عباس خاسراً كل الخسارة في انتخابات 19 أكتوبر 1946 الفرنسية العامة، فرغم أنه حال بين حزبه وبين الانتخابات، وراح يرقب الحوادث من بعيد، في حين ناضلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والمرشحون الذين يساندونهم المستوطنون في سبيل خمسة عشرة مقعداً في الجمعية الوطنية الفرنسية، فإنه أنتخب (في 23 من فبراير 1946) لمنصب المستشار العام لمدينة سطيف. وقد إختار السعي للحصول على هذا المنصب لأنه أراد دون شك أن يبقى في الجزائر لمراقبة أنشطة مصالي الحاج. ومع ذلك يكمن نجاح فرحات عباس في النصر الساحلي الذي أحرزه حزبه في الانتخابات لمجلس الشيوخ الفرنسي. فمن بين السبعة المقاعد المخصصة في هذا المجلس لهيئة الناخبين الثانية، حصل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على ربع مقاعد⁽⁶⁾، أما المقاعد الثلاثة الباقية فقد حصل عليها المرشحون الذين يساندونهم المستوطنون، والذين قاموا بحملتهم تحت شعار "التعاون الفرنسي الإسلامي" ولم يكن من شأن عدم تصارع حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في سبيل الحصول على المقاعد الخمسة عشرة في الجمعية الوطنية الفرنسية أو السبع مقاعد في مجلس الشيوخ الفرنسي أن يساعد على تهدئة التوتر الذي حدث بينهما نتيجة للمؤامرة الثلاثية التي دبرها فرحات عباس⁽⁷⁾ ضد المصاليين بل على العكس من ذلك بدا أن العداوة التي أضمرتها الجماعة الأخيرة ضد الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ورئيسه قد تفاقمت بمرور الأيام. وفي الإستقبال العدائي الذي لقيه فرحات عباس أثناء حملاته السياسية

(6) كان شيوخ "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري": المحامي مصطفى الهادي، الدكتور بن خليل، الدكتور سعدان، و الأستاذ محداد، وقد إنتخب الشيوخ الأولان عن منطقة قسنطينة، والثالث عن منطقة مدينة الجزائر والرابع عن منطقة وهران، والجدير بالذكر أن فرحات عباس عزّ فضل حزبه في الحصول على المقاعد السبعة كلها في المجلس الشيوخ الفرنسي إلى قرار وزاري صدر قبل انتخابات 19 أكتوبر 1946 العامة الفرنسية. ويبدو أن لشكواه ما يبررها: ذلك أن الشيوخ في الجزائر لم يجري انتخابهم أسوة بنظرانهم في فرنسا بواسطة هيئة ناخبين وبالإقتراع المباشر، وإنما إنتخبوا بمقتضى القرار الوزاري المذكور بواسطة 1500 ناخب (مقسمين بالتساوي بين هيتي الناخبين، الأولى والثانية) عينتهم مختلف التتضميمات المحلية في الجزائر. (7) لتوضيح هذه النقطة، نذكر أن فرحات عباس واحد من رجال السياسة الذين يحسبون أن التاريخ المكتوب بالإنفاعلات الإنسانية الخفاقة، وفي الكثير من الأحيان بالدم البشري الدافئ يمكن محوه كما لو كان مكتوباً بقلم رصاص، ولا لما تجرأ أن يدبر المؤامرة الثلاثية الأطراف ضد مصالي وحزبه، ويقلبها على رأسها. فقد كتب في عام 1961 (وهو جالس مرتاح في كرسي الحكومة الجزائرية المؤقتة) "ومع ذلك امتنع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" عن تقديم مرشحين في نوفمبر 1946 في الهيئة التشريعية الأولى حتى يتيح لمصالي الحاج بمجابهة الرأي العام لفرنسي وبرلمانهم (فرحات عباس، بلوالي الإستعمار، صفحة 172)

في مناطق شلف وسرسو ما يغني عن البيان. كتبت صحيفة "لوموند" اصطدم برودود فعل من ناحية حزب الشعب الجزائري، تزداد شدة حتى أرقه هذا التعصب المفرط، وقيل أنه اتهم في 9 من مارس في رويانا "اتباع مصالي بأنهم هم المسئولون عن أحداث مايو 1945 ولا حاجة بأن هذا التصريح قد قوى حجة المصلحين بأن فرحات عباس لا يكاد يتميز عن بعض "دمى" الفرنسيين المعروفين مثل الباش أغا آيت علي المشهور. ومع ذلك فزعم أن المصاليين قد بادروا بإنكار أن لهم أية صلة بأحداث مايو⁽⁸⁾ 1945، فأنهم شعروا في أنفسهم بالعرفان بجميل فرحات عباس للاتهامات التي وجهها إليهم، لأنهم إعتقدوا بحق أن مثل هذه الاتهامات قد أفادت في شحذ التباين الساطع بين مبدأ حزبهم الديناميكي الثوري، وبين النظريات الإصلاحية التي يعتنقها سائر الحركات السياسية والمدنية الجزائرية. وفي محاولة أخرى لإقناع الشعب الجزائري، وكذا خصومهم بأن عزمهم على إشراك حزبهم الباسل القديم في أنشطة سياسية شرعية لا يعني أنهم تخلوا عن هدفهم الأساسي، عقد المصاليون، أو بالأحرى "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" ثلاثة لقاءات شعبية متوالية في قسنطينة وهران وقالة (16، 23، 30 من مارس على التوالي) تحت شعار "الإستقلال بالدم" ومع ذلك فقد أحرزت الحركة نجاحا فائقا في منطقة القبائل، ويرجع ذلك إلى وجود الرجل المسن الملتحي (مصالي).

ذلك أن مصالي الذي غادر مقره المحدد في بوزريعة في 15 من مارس ما كاد يصل الى تيزي وزو حتى أبلغته السلطات الفرنسية المحلية أنه ممنوع الخطابة في أي محل عام بهذه المدينة. هذا القرار المسبق من جانب الإدارة الفرنسية زاد من تصميم مصالي الحاج على لقاء الشعب في منطقة القبائل، حتى ولو كان ذلك اللقاء في الحقول تحت السماء الزرقاء.⁽⁹⁾

(8) صحيفة لوموند، 11 أبريل 1947

(9) "على أرض خاصة، في وسط الحقول، بالقرب من المدن أو الأسواق. أحرز (مصالي) نجاحا باهرا بحضور أعداد هائلة من المستعمرين: في 15 من مارس في تيزي وزو: 3000 شخص، وفي 16 منه في Djemma-Shridj، وتيزي راشد، وفي 17 منه في Agribs أمام 4000 شخص، وفي 18 منه في Mechilet أما 5000 شخص، وفي 19 منه في L'Arba-des-Omacif، وفي 20 منه في برج منابل و Issers، وفي 23 منه في بوجني ذراع الميزان... وكان موضوع كل هذه اللقاءات (كذا): "سوف نحصل على استقلالنا بالدم" (لوموند: 11 من أبريل 1947).

وبعد حملته السياسية الموقفة في منطقة القبائل، و التي استمرت من 15 الى 24 من مارس، و التي برز فيها في عيون الشعب الجزائري كشهيد بما عاناه من ألوان التعذيب التي تعرض لها، عاد مصالي الحاج الى بوزريعة لينعم بضعة أيام بالراحة هو في أشد الحاجة اليها. غير أن "النبي الملتحي" كما سمته الصحافة الفرنسية، كان يتمتع بطاقة هائلة تجري في عروقه، فلم يكن بوسعه أن يبقى ساكنا وقتا طويلا. ومن ثم نجده يتأهب في 5 من أفريل لمغادرة بوزريعة مرة أخرى الى منطقة القبائل. وفي هذه المرة زار مصالي الحاج أولا بجاية حيث خطب (في 6 أفريل) في جمع كبير إحتشد لهذه المناسبة في مسرح "الهمبرا". واتجه بعد ذلك الى القصور و سيدي عيش حيث عقد عدة لقاءات هامة مع بعض أعضاء الحزب من أصحاب المناصب الكبيرة في المنطقة، وجعل مصالي الحاج ينتقل بسرعة الشباب و مرونته، فزار بعد ذلك واد أميزور حيث قضى الليلة هناك .

(8 من أفريل) وفي الصباح عاد الى بوزريعة عن طريق القصور وسيدي عيش، وكان هدفه، حسب الترتيب الذي أعد ف7 من أفريل أن يعقد لقاء في كل من المدن المذكورة. غير أن السلطات الفرنسية التي كانت ترقب أنشطته بإهتمام كبير، منعتة الآن من الخطابة منع من الكلام مرتين من جديد¹⁰. فضلا عن ذلك أبلغت السلطة الإستعمارية الفرنسية مصالي الحاج الايحضر اللقاء الذي اعتزم حزبه أن يعقده في لافاييت بمنطقة قسنطينة. ولم يكن ثمة شك في أن الإجراءات الشديدة التي أتخذت ضد "أبي الأمة" والتي بادرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالتنديد بها على أنها "مناورة إستعمارية" قد أتخذت بتحريض الباش آغا آيت علي الذي كان يحكم باسم فرنسا منطقة القبائل بيد حديدية، والذي أنزعج من أنشطة مصالي الحاج في تلك المنطقة حتى أنه صرح في 4 أفريل 1947: "بعض المتعصبين المتتورين يعرقلون الآن المهمة العظيمة التي تقوم بها فرنسا".⁽¹¹⁾

(10) لموند، 11 من أبريل 1947

(11) المرجع السابق.

وفي الوقت الذي جرت فيه الثورات السياسية و المصادمات المسلحة التي اكتسحت المغرب (12) ومدغشقر (13) ، تسببت جولات مصالي الحاج في منطقة القبائل، و" التأكيدات المتواترة بأن الحزب يملك الأسلحة الضرورية لنجاح الثورة، ونداؤه لأنصاره بالتضحية الكاملة لتحرير الوطن الجزا نري". (14) في إنطلاق عاصفة سياسية عنيفة في فرنسا إهتز لها الإئتلاف الواهي في وزارة السيد بول رماديه. (15) و الواقع أن الصحافة الفرنسية لم تتحدث عن شيء لعدة أيام سوى الخطر الشديد الذي يتعرض له الإمبراطورية الفرنسية التي سماها دي جول أخيرا " الإتحاد الفرنسي" (16)

وفي حين كان مصالي الحاج يرتقي جبال القبائل الوعرة، ويهبط منها، وهو يناوش بالكلام السلطات الفرنسية و دماها ويتسبب في إثارة سياسة هائلة، واصل فرحات عباس أنشطته الإصلاحية التي يرتاح لها الليبراليون الفرنسيون كل الإرتياح ولم يكن ثمة جديد بطبيعة الحال في هذه الأنشطة الإصلاحية، اللهم الا الشعارات التي كانت هذه الأنشطة تجري على هديها؛ شعارات ردها فرحات عباس بعد سنة

(12) بلغت الأزمات السياسية في المغرب ذروتها في 7 من أبريل 1947، حين قتل 65 شخصا وجرح 119 في صدام دموي جرى في القصبة بين الجنود السنغاليين في الجيش الفرنسي و المغاربة. وبإستثناء القليل من الجنود السنغاليين وعريف شرطة أوروبي قضى نحبه بطعنة، كان القتلى و الجرحى من المدنيين المغاربة. (13) تسببت ثورة مدغشقر التي نشبت في أواخر مارس 1947، والتي شنتها الحركة الديموقراطية لثورة ملاجاش، حسب تقدير الإسكندر ورث (فرنسا منذ حرب 1944-1957، صفحة 199) في وفاة 200 أوروبي، و 80000 ملاجاش. هذه الأرقام التي قد تكون صحيحة أو لا تكون كذلك، لا يمكن أن تكون قد نشرت بصحيفة "Combat" في 23 مارس 1947 كما يدعي السيد ويرث لأن أحداث مدغشقر اندلعت في ليلة 29 من مارس 1947.

(14) لوموند، 12 أبريل 1947.

(15) لم يكن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي لعب دورا دنيا في أحداث 8 مايو 1945 الدموية متلهفا على ما يبدو. هذه المرة لأن يفسد أيدي الحمراء في دم الشعب الملاجاش. لذلك فإنه أمر موريس توريز، وبران الذين كانا يتوليان منصبين نائب رئيس الوزراء، ووزير الصحة في وزارة بول رماديه أن يستقلا (17 من أبريل 1947) من الوزارة إحتجاجا على سياستها الإستعمارية.

(16) قرر مجلس الوزراء: تشديد الإجراءات الكفيلة بحفظ النظام في الإتحاد الفرنسي "،

le figaro في 10 من أبريل 1947، لقد صين الوجود الفرنسي ، ففن اليوم يسافر السيد ديبرو الى الجزائر، Ce Matin في 10 من أبريل 1947؛ "إرسال تعزيزات الى إقليم ما وراء البحار" Le Parisien Libre في 10 من أبريل 1947؛ "إجراءات دفاع فيما وراء البحار" L'aube في 10 من أبريل 1947؛ أزمة حكومية، الشيوعيون يتركون مجلس الوزراء و لا يحضرون المجلس الناقص. "Combat" في 17 من أبريل 1947؛ "مدغشقر، الجزائر، المغرب: تعزيز فرق ما وراء البحار: هذا هو قرار مجلس الوزراء: منع مصالي الحاج من ممارسة نشاطه، و السيد ديبرو يسافر غدا الى الجزائر، " Paris Presse في 10 من أبريل 1947؛ "درس مجلس الوزراء الموقف في الجزائر و مدغشقر"، Le monde في 10 من أبريل 1947؛ "يوصل حزب الشعب الجزائري نشاطه الخطر، رغم حله قانونيا " Le monde في 12 أبريل 1947

في المؤتمر الأول لحزبه الذي انعقد في سطيف من 25 الى 27 من سبتمبر 1948: "لقد اخترنا طريقنا، طريق التحرر بالتطور و بالعلم".⁽¹⁶⁾

ولا حاجة بنا إلى تدقيق النظر في هذا الشعار الإصلاحى لنذكر أنه مستعار

من عبارة

د. يدرو المشهورة، "سوف نهاجم القوانين الرديئة حتى تتصلح؛ والى أن يتم ذلك علينا أن نمثل لها. إن الذي يخالف بإرادته قانونا رديئا، يشجع كل إنسان على أن يخالف القانون الجيد".⁽¹⁷⁾

إن ما كان يأمله فرحات عباس من خلال الشعار: "بالتطور، وبالعلم"، وشعارات أخرى متناقضة مثل: "الوجود الفرنسى"، و"الشخصية الجزائرية" هو أن يحيى في ذهن الرأى العام الجزائري و الفرنسى مشروعه بخصوص "جمهورية جزائرية مستقلة" الذي رفضته الجمعية التأسيسية الفرنسية في شهر أغسطس 1946. وقد عدل "الإتحاد الديموقراطى للبيان الجزائرى" بالفعل هذا المشروع وأودعه (في 9 من مارس 1947) مكتب الشيوخ الفرنسى إذ لم يكن له نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية.⁽¹⁸⁾ وعلى غرار التاجر الذي وجد نفسه مضطرا لخفض ثمن سلعته الثالفة حتى يبيعها، كان على فرحات عباس أن يحذف عدة خطوات من موقفه الأول بأمل أن يجعل مشروعه المعدل بخصوص "جمهورية جزائرية مستقلة" مقبولا لدى المشرعين الفرنسيين. وبعبارة واضحة، قبل فرحات عباس الآن، مخالفا رأيه الأثير الذي يتمثل في حقوق وواجبات متساوية لجميع سكان الجزائر بغض النظر عن الجنس أو الدين، قبل نظام هينتي الناخبين الذي يتمتع بموجبه 800 000 أوروبى (بما فيهم الجزائريون المتفرنسون واليهود) بنفس القوة الانتخابية التي يتمتع بها ثمانية ملايين جزائري. ومع ذلك فإن هذا الجزء من المشروع ليس جريئا ومثيرا للدهشة مثل الجزء الذي يطالب "بمجلس جزائري يملك السيادة، فيما عدا

(16) ذكرها جاك شيفالبييه، المرجع السابق، صفحة 77.

(17) ذكرها J. Laski، Harold، نهوض الليبرالية الأوروبية، صفحة 218.

(18) أودع في مكتب مجلس الشيوخ الفرنسى ثلاثة مشروعات أخرى تتعلق بالمسألة الجزائرية، قدمتها الحكومة والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي. ولا يختلف مشروع الحزب الشيوعي عن مشروع الإتحاد الديموقراطى للبيان الجزائرى الا من حيث الإسم فقط.

الشؤون الخارجية و الجيش.⁽¹⁹⁾ ولم يفسر فرحات عباس بالمرّة كيف يمكن أن يكون للجزائر مجلس وطني يتمتع بالسيادة في حين ترك شؤونها الخارجية ودفاعها في أيدي فرنسا؛ وكيف يمكن في الوقت نفسه منح كل ناخب أوروبي بأهلية إنتخابية تعادل الأهلية الإنتخابية لثمانية من الجزائريين. ومع ذلك أكد فرحات عباس لمستمعيه بطريقة غير مباشرة أن نظام هينتي الناخبين سوف يزول من نفسه حينما يتم إدماج الشعب الجزائري و الأوروبيين في الجزائر في مجموعة إجتماعية متناسقة؛ أي عندما تثبت جذور اللغة و الثقافة الفرنسيين في الجزائر، وتقضي نتيجة لذلك على القيم المعنوية و الثقافية و الروحية للشعب الجزائري، بإعتبار هذه القيم العقبة الرئيسية التي تمنع الإدماج الكامل فيما سماه: "الأسرة الفرنسية الكبيرة"⁽²⁰⁾ وأتاحت زيارة وزير الداخلية الفرنسي، السيد ديبرو للجزائر في 10 من أفريل 1947 فرصة ممتازة لفرحات عباس للإتصال بالصحافة و التأكيد مرة أخرى للمشرعين الفرنسيين بأن مشروعه يتغيأ- على عكس ما يخشون- حفظ المصالح الفرنسية في الجزائر فقد صرح لصحيفة الحزب الشيوعي الجزائري قاتلا: "تقول للفرنسيين في الجزائر، وكذا للمسلمين: لا انفصالية، ولا امتصاص، وإنما وجود فرنسي، وإدراك للشخصية الجزائرية..."

يجب أن تضطلع فرنسا الديموقراطية بمسؤولياتها. وحيثما تؤيدنا باريس باصلاحات بناءة قوية، سوف يكون الشعب معنا ضد مثيري الفرع.⁽²¹⁾

ومن الصعب الإجابة على السؤال بخصوص ما إذا كان وزير الداخلية الفرنسي قد إقتنع بقيمة التصريح المذكور أو لم يقتنع بها. غير أنه يبدو أنه قد سر كثيرا لسماعه عبارة "مثيري الفرع" (التي كانت موجهة بالطبع ضد مصالي الحاج وأتباعه) حتى أنه أذن للسيد فرحات عباس، و سعدان بلقاء خاص⁽²²⁾ و أتيج

(19) أوردها روبر أرون، نشأة الحرب الجزائرية، صفحة 266.

(20) أكد فرحات عباس أن الهدف المقصود هو توحيد هينتي الناخبين في الجزائر وجعلها هيئة إنتخابية واحدة. ولكن لأن يتم بلوغ هذا الهدف إلا على درجات، و على الخصوص بالتعجيل بكل الوسائل بنشر اللغة الفرنسية التي هي أقوى وسيلة معنوية بين أهالي البلدين. ويجب موقفا الحفاظ على هاتين الهيئتين... وعلى درجات سوف تمتص الهيئة الأولى الهيئة الثانية حتى يتم توحيد الهيئتين" (Combat في 17 من أفريل 1947).

(21) فرحات عباس، "تريد أن نجعل من الجزائر دولة في داخل الإتحاد الفرنسي" صحيفة Alger Republicain، أوردها لوموند في 12 من أفريل 1947.

(22) صحيفة Paroles Françaises في 6 من يونيو 1947.

لنصيري الإصلاح الجزائري المرموقين أن يقابلا مرة أخرى وزير الداخلية الفرنسي ويتجاذبا الحديث معه، وذلك في أثناء حفل الوداع الذي نظمه حاكم الجزائر العام السيد أيف شاتنيو تركيما لوزير الداخلية. أما مصالي الحاج الذي كان المسنول الرئيسي، بسبب حملاته السياسية المتقدمة، عن رحلة السيد ديبرو المتعجلة عبر البحر الأبيض المتوسط، فإنه رأى أيضا من الضروري أن يؤكد مطالب حزبه الثورية القوية أثناء وجود السيد ديبرو في الجزائر. ولقد ذكر السيد ديبرو في خطاب مفتوح نشرته صحيفه *alger Republicain* "أن الحل الوحيد للمشكلة الجزائرية هو الاعتراف بالمطالب التي نادى بها الشعب الجزائري على الدوام، وهي "الحق في أن تمنح الجزائر نفسها دستورا. والدستور الجزائري ذو السيادة، المنتخب بالإقتراح العام المباشر، وفي حرية تامة هو وحده الذي يعكس كل رأي سياسي وسوف سكون بالتالي مؤهلا شرعا لحل كل المشاكل التي تطرح على الرأي العام الجزائري" (23)

ولما كان فرحات عباس ولم يزل مقتنعا بأن أنجع طريقة للحصول على القليل من الإصلاحات السياسية والإقتصادية من المشرعين الفرنسيين تكون من خلال "القلب الرقيق الحساس" في الرأي العام الفرنسي، فإنه حزم حقائب سفره، ومضى الى باريس ومعه ثلاثة من أقرب أعوانه: بومنجل، وأحمد فرنسيس، وجيمان. وهكذا وصل "فرسان" الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أو "جواسيسه" الأربعة كما سماهم المصاليون الى العاصمة الفرنسية في أواخر مايو 1947، وهم يلوحون بعضهم بغصن زيتون كبير، وصرحوا بابتسامة عريضة على وجوههم قائلين "أحضرنا معنا رسالة سلام وأخوة الى الشعب الفرنسي". (24)

غير أن مهمة إقناع المشرعين الفرنسي والرأي العام الفرنسي بمشروع قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الثلاثة "جمهورية جزائرية مستقلة" لم تكن سهلة كما كان يأمل القادة المذكورون. كتب فرحات عباس فيما بعد: "قضينا ثلاثة شهور ونحن

(23). أوردتها صحيفة "كومبا" في 18 من أبريل 1947

(24) صحيفة كومبا في 29 مايو 1947.

عاكفون على أعمال تتعلق بالإعلام والإقناع والإيضاح.⁽²⁵⁾ وقد إستقبلهم كل من النقوا به تقريبا ، بما فيهم رئيس الجمهورية الفرنسية السيد فنسان أوريول، ورئيس الوزراء السيد بول راماديه، ورئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيد موزفيل بنفس الموقف الكتيب الذي يبعث على اليأس الذي إستقبلهم به مارشال جوان ، الذي قيل انه أبلغ فرحات عباس وزملاءه قائلا: "أراؤكم السياسية مقبولة للغاية ولكن يجب أن يؤيدها المستوطنون حتى يمكن تحقيقها."⁽²⁶⁾

إن ماكان مارشال جوان يود أن يقوله لفرحات عباس ولكنه أمسك عن ذلك من باب الأدب هو : يحسن بك أن تعود إلى مخزن أد ويتك في سطيف وتبيع حبوب الدواء ،لأنه ما من سياسي فرنسي ، اللهم الا إذا كان شيوعيا ، يجر على الإقتراب من مشروعك خوفا من أن يسلكه سياسيا المستوطنون العنيدون الذين عارضوا بقوة مشروع الحكومة بشأن الجزائر. والواقع أن المعركة السياسية التي شنها المستوطنون في محاولتهم اليانسة لمنع المجلس الأعلى والأدنى من الموافقة على مشروع الحكومة كانت شديدة لدرجة أنها كانت تعادل أو تزيد على الضغط السياسي الهائل الذي مارسوه ضد مشروع بلوم فيوليت عام 1936. فالواقع أن رئيس اتحاد العمّد الجزائريين ، السيد أبو M. Abbo مضى الى حد التصريح علنا بأنه سوف يدمر مشروع الحكومة ، كما دمر مشروع بلوم- فيوليت.⁽²⁷⁾ وتبدو آراء السيد M. Abbo معتدلة بالنسبة الى الآراء التي عبر عنها السيد Boyer- Banse الذي كان من كبار موظفي مكتب الحاكم العام بالجزائر ، فقد هذّ هذا الأخير، الأمر الذي قد لا يصدق العقل ، بتقدّم الحكومة الفرنسية ووزير خارجيتها جورج

(25) فرحات عباس المرجع السابق صفحة 177

(26) المرجع السابق ، صفحة 189

(27) لقد سمننا من حكايات الإنتخابات الأهلية هذه المثيرة للسخرية. وإذا كنا قد نجحنا مرة باستخدام القوة في توجيه هذه الإنتخابات الموجهة التي نريدها، فليس في وسعنا أن نكرر الشيء نفسه مرة بعد أخرى، ولابد من الإنتهاء منها . ولسنا نريد حكاما متشبعين بعواطف بالية ، وإنما نريد رجالا أقوياء قادرين على فرض احترام حقوقنا باستظهار القوة، واستخدامها عند اللزوم. ولقد عرقلت مشروع بلوم قوليت، وتراجعت الحكومة أمامي. فهل يحتاج الجنيرال دي قول الى الإهتمام مرة أخرى بهذه المسألة. كلما أعطيتهم العرب، طالبوا بالمزيد. صدقوني، انني أعرف كيف أفترهم (Paris Presse ، في 7 من مايو 1947، أوردها أندريه نوشي، ثبأة القومية الجزائرية ص 147)

يبدو الى الأمم المتحدة إذا وافق المجلسان الفرنسيان الأعلى والأدنى على مشروع الحكومة. (28)

أما السيد francois Quilici الذي دعا رئيس الوزراء الفرنسي، من خلال صحيفته أن يترك منصبه، فإنه احتج بدوره بأن مشروع الحكومة مؤامرات شيطانية دبرها بعض السياسيين الفرنسيين الخونة ضد أحفاد " الأب بيجو " (مارشال بيجو) Bugeaud . كتب يقول في مقال مطول " هذا النص، ضحى في برود بجماعة تبلغ مليوناً من الفرنسيين . " (29)

كذلك فإن موقف عمدة شرشال ، السيد بارتو Bartaud له دلالة . ذلك أن السيد بارتو الذي لم يزل يذكر بنوع من الفخر والغطرسة الدور الذي لعبه في القضاء على مشروع بلوم - قيوليت ، راح الآن يهدد بالإستقالة من منصبه ومعه 1126 عمدة ومساعد عمدة، و 22 من أعضاء مختلف المجالس البلدية في مقاطعة الجزائر " إذا لم تسمع أصواتهم " ثم تمثل بعبارة ماري أنطوانيت المأثورة : " أعطهم كعكا بدلاً من الخبز " ، واقترح أنه طالما أن الجزائر هادئة، فإنها تحتاج إلى الثياب، والخبز ، والقماش: فلنشبع هذه الحاجات ، وعندئذ تختفي كل الدسائس السياسية " (30)

(28) أوكد ياسيدي الوزير ، إنه إذا كان لا بد من إقرار مشروعكم التصويت عليه، فإن على الشعب الفرنسي في الجزائر الذي سوف يتعرض للاضطهاد أن يهب بكل الرسائل ضد الظلم . ومن بين هذه الوسائل، وسيلة شرعية تتمثل في اللجوء الى هيئة الأمم المتحدة ذلك لأنه إذا لبست فرنسا ثوب العار بتخليها عنا، فإننا سوف نضطر الى المطالبة أمام الأمم المتحدة بحقنا، حق شعب تخلت عنه فرنسا ، وسوف تكونون أتم ياسيدي وزير الخارجية الملزمين بتقديم الحساب لمجلس الأمم المتحدة بالبواعت التي دفعت بفرنسا الى خيانتنا " (أوردتها أندريه نشومي، المرجع السابق) . " ولا يعلم ما إذا كان السيد بيدو قد رد على السيد بوليه باتس أو لم يرد عليه . فإذا لم يكن قد رد عليه، فإن فرحات عباس قد رد نيابة عنه، إذ قال : " أما بخصوص محكمة الأمم المتحدة ، إذ كان السيد بوليه باتس يريد أن ينقل المجادلات إليها، ويفرض تلك الجهة القضائية في حل المشكلة الإستعمارية ، فإن الشعب الجزائري يقبل أن تحال المشكلة إليها . ولن يكون المتهم عندئذ هو ذلك الذي تضمنونه كذلك ! وإنما المتهمون هم المستعمرون أمثالكم الذين سوف يفضح أمرهم لأنهم جعلوا من شعب حر ، على مدى قرن من الزمان شعباً مستعبداً للمصالح الخسيسة لطائفة من المزارعين . وكوّنوا على ثقة من أن حكم الشعوب الديموقراطية سوف يصدر بإلغاء إمتيازاتكم ، النظام الرجعي الذين تريدون الإبقاء عليه مهما كلفكم الأمر .. وسوف نجبرون على الخضوع لفترائض الحرية، والتوقيع على إستقلالكم، أنتم والحفنة من السادة الذين تخدعونهم بإخلاص .

ولن يأسف أحد عليكم أو على شركائكم. وبدونكم سوف تتعم الجزائر أخيراً بأبام سعيدة . " (فرحات عباس) الإستعماريون يريدون الذهاب الى الأمم المتحدة- ونحن نقبل اللقاء ! " صحيفة لوجاليته L'egalité ، في أول يولية 1947 .

(29) فرناندو كوليس "مدر الجزائر الفرنسية: ارحل ياسيدي راماديه" صحيفة La Bataille في 6 من أغسطس 1947 .

(30) صحيفة Le figaro ، في 6 من أغسطس 1947 .

وأبدى بعض ممثلي المستوطنين مثل السيد كريفو M. Benquet Greveaux موقفا صريحا مهينا لأعضاء الحكومة الفرنسية . كتب الأخير: "على الجزائر أن تتقذ نفسها بنفسها، ويجب عليها أن تتصرف وبسرعة (...). ليس في وسع أية قوة وأية سلطة أرضية ، ان لم يكن الرداء الأبيض الذي يلف الموتى، أن يخلص هؤلاء الخونة الثلاث (شاتنيو، والدي وديبرو) من العدالة الهادئة المنيرة التي لا ترحم ، عدالة جزائرننا الشهيرة"⁽³¹⁾ وكان من إثر هذا الضجيج السياسي أن أجبر فرحات عباس على التخلي عن مشروعه الأثير " جمهورية جزائرية مستقلة" والعودة الى الجزائر خالي الوفاض كما فعل في عام 1946.

أما شيوخ " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " الذين تركهم خلفه في باريس تحت رحمة زملائهم الفرنسيين، أصبح عليهم الآن ان يضطلعوا بمهمة بغضنة تتمثل في التخفيف من وضوح الخزي السياسي الذي جلبه زعيمهم اللامع على رأس " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " . وأعدت الصيغة التي اتفقوا عليها حفاظا على كرامتهم لتقدم عن طريق الشيوخ الشيوعيين⁽³²⁾ شاملة التعديل الآتي لمشروع الحكومة: ⁽³³⁾ تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر باستقلالها الذاتي التام، وتعترف في الوقت نفسه بالجمهورية الجزائرية ، والحكومة الجزائرية، والعلم الجزائري⁽³⁴⁾ واعتلى شيوخ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الأربعة الواحد في أثر الآخر منصة المجلس شارحين تعديلهم ومدافعين عنهم، بتأكيدهم لزملائهم الفرنسيين أنهم ليسوا، كما ادعى الشيخ محداد أنصار " سياسة كل شئ أو لاشئ"⁽³⁵⁾ غير أن الحجة المؤثرة والأكثر إذلالا للنفس، التي قدمت في صالح تعديل الاتحاد... قدمها الشيخ مصطفى⁽³⁶⁾. وبلغ النقاش بشأن التعديل المذكور ذروته حين اعتلى

(31) أوردها أندريه نوشي، المرجع السابق ، صفحة 147.

(32) كان على الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أن تقدم تعديلها عن طريق الشيوخ الشيوعيين لأنها لم يكن لديها العدد المطلوب من الشيوخ لإقتراح تعديل مشروع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

(33) كانت المادة الأولى من مشروع الحكومة التي أراد شيوخ الإتحاد... أن يستبدلوا بها المادة الأولى من مشروعهم تعرف الجزائر بأنها "مجموعة من المقاطعات التي تتمتع بشخصية مدنية، واستقلال مالي، وتنظيم خاص".

(34) البيان الجزائري يتحدث الى الفرنسيين، صفحتي 122, 123.

(35) المرجع السابق، صفحة 134.

(36) قال الشيخ مصطفى في 30 من أغسطس 1946: "نير يصدد اقتراحنا عدد من الاعتراضات أولها وأهمها هو أن مشروعنا مشروع انفصال ، وهذا شئ غير معقول. إن الوجود الفرنسي أمر لا جدال فيه، .../..."

الشيخ الشيعوي ماران Marrane . المنصة ليشرح موقف جماعته، فقد صرح قائلاً " لقد طلب منا مجموعة البيان أن نتفضل بتقديم هذا الطلب ، الأمر الذي فعلناه، ولكن لما كنا لانقبل التعديل، فإننا لانستطيع أن نعطي موافقتنا، ولذلك فإن المجموعة الشيوعية تمتنع عن التصويت." (37) وكانت نتيجة التصويت على التعديل الذي اقترح الاتحاد .والذي جرى بعد أن ختم السيد ماران خطابه مباشرة 4 أصوات لصالح التعديل، و 210 صوتاً ضده . ووافق مجلس الشيوخ بعد ذلك باقتراح 186 صوتاً ضد 34 على مشروع الحكومة الذي مالبث أن (تحول الى ما يسمى Statut Organique de l'Algerie -"النظام الأساسي للجزائر" - (بالقانون رقم 47 - 1853 في 20 سبتمبر 1947) ووافقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية (في 27 من أغسطس) بأغلبية 319 صوتاً ضد 89 وامتناع 148.

ولا حاجة الى القول بأن شيوخ الاتحاد الأربعة قد أدركوا سريعاً بأن الموقف العدائي الذي اتخذته نواب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" الخمسة تجاه مشروع الحكومة، (38) سوف يجعلهم يبدون هم وحركتهم سخفاء في أعين الشعب الجزائري. ولإقناع هؤلاء الآخرين بأن حركتهم (أي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري...)

.../... وسوف يستمر في كفالة الدفاع الخارجي عن البلد، والسياسة الخارجية، وتجهيزاتها التقنية. وسوف تضل اللغة الفرنسية تيراس الأفكار الحديثة، والمحطة الكبرى التي تجمع كل الأعراق (البيان الجزائري يتحدث الى الفرنسيين، صفحة 123).

(17) المرجع السابق، صحتي 135، 136.

(38) صرح نواب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" الخمسة (دكتور لامين دباغين، محمد حيصر، مسعود بو قادوم ،

وأحمد مزغنا ، وجمال دررور) منذ اللحظة الأولى التي احتلوا فيها مقاعدهم في الجمعية الوطنية الفرنسية بأن هدفهم الخاص من ذهابهم الى باريس لم يكن التعبير عن ولائهم لفرنسا، وإنما بالأحرى إحاطة الرأي العام الفرنسي، والعالمي بالإحمال بالأحوال غير الإنسانية التي فرضتها الإمبريالية الفرنسية على الشعب الجزائري. وعلى ذلك فإنهم اعترضوا القرارات التي اتخذها المجلسان الفرنسيان الأعلى والأدنى بشأن مشروع الحكومة عن الجزائر باطلّة على أساس أنه ليس من حق هيئة تشريعية في فرنسا، قانونياً وسياسياً وأدبياً أن تشرع للشعب الجزائري . وفي الملاحظات الختامية بالحظيرة المطولة التي القاهي الدكتور لامين دباغين أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في 20 أغسطس 1947 ما يكفي لإعطاء القارئ فكرة عن المناقشة العاصفة التي أثارها في الجمعية المذكورة نواب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" الخمسة الذين مطّوا الى حد مقارنة الشرطة الفرنسية بالجزائر بالجيستابو الألماني :

" ليس من حق فرنسا أن تعرض على الجزائر أي نظام.

... ولا تعترف الجزائر بالحالة الواقعة التي خلفها الغزو في عام 1830. لقد فوصنا الشعب الجزائري، نحن الوطنيين الجزائريين المتخبتين أن نعلن للشعب الفرنسي وللعالم أجمع أن الجزائر لاتعترف بالحالة الواقعية التي خلفها الغزو، في عام 1830 وأن الجزائر ليست فرنسية ، ولم تكن أبداً كذلك، ولاتعترف لفرنسا بالحلف في أن تعطى نظاماً من أي نوع، وفضلاً عن ذلك فإن الشعب الجزائري لايقبل أي حل لايتضمن أول كل شئ الصمان المطلق لعودة سيادة القومية." (المغرب العربي ، في 12.9.1947).

ثورية تماما مثل "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، وأنهم قد استخدموا كل سلاح سياسي يمكن تصوره لمنع التصديق على مشروع الحكومة؟ ولم يكن للشيوخ المذكورين بديل من أن يقوموا بحركة سياسية مثيرة. وفي الرسالة التي حررها الشيخ مصطفى وزملاؤه في 31 من أغسطس 1947 لرئيس الوزراء الفرنسي، بول راماديه في محاولتهم شرح الأسباب التي دفعتهم إلى الاستقالة من مجلس الشيوخ الفرنسي ما يغني عن البيان :

السيد الرئيس:

نتشرف بأن نبدي باحترام احتجاجنا ضد "النظام الأساسي للجزائر" الذي فرضه البرلمان الفرنسي على الأغلبية العظمى من الشعب الجزائري ، ومن أجل هذا نقدم لكم إستقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية.. لقد اقترح على هذا القانون في غياب المنتخبين المسلمين ، ودون أي إعتبار لأمانى الشعب الجزائري المشروعة. إن المؤامرة التي دبرها الإستعمار الكبير من جهة، والنفوذ الذي يمارسه أحد رؤساء الحكومة القدامى خارج البرلمان من جهة أخرى (...) (39) قد منع التنظيمات الجمهورية من التعرف بحرية. لقد حدث تكتل حقيقي ضد الجزائريين المسلمين. واجبنا أن نندد بهذا التكتل. (40)

كان ذلك هو مشروع الحكومة مثار الجدل ، الذي أصبح كما قلنا بعد التصديق عليه " النظام الأساسي للجزائر "

(39) الإشارة إلى الجنرال دي جول الذي أعلن في 18 أغسطس 1947 عن رغبة لصالح نظام الهياكلتين الانتخابيتين في الجزائر كما ورد بمشروع الحكومة. والشئ الذي عجز الإصلاحيون الجزائريون أمثال فرحات عباس ومؤيديهم الليبراليين مثل مورييس فيوليت، وايف شانتويو عن فهمه هو أن دي جول اتخذ تلك الخطوة السياسية لأنه كان يؤمن بأنها الطريقة الوحيدة لمنع المستوطنين العندين في الجزائر من تسجيل نصر كامل على الحكومة وإجبارها بالتالي على إلغاء القسم الأكبر من الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي أجريت في الجزائر منذ نهاية الحرب العلمية الأولى. وعلى وجه التحديد، نقول أن دي جول الذي بدأ ، حتى في هذه المرحلة المبكرة من حياته السياسية، كان أكثر علما بالعقلية المعقدة للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر من معظم السياسيين الفرنسيين، أدرك أن المستوطنين كانوا وقتئذ في موقف قوي لدرجة أنه كان في وسعهم أن يمنعوا ليس فقط تكوين هيئة منتخبين واحدة، الأمر الذي كان يأمل أن يتم في الجزائر في يوم من الأيام ، وإنما أيضا الإصلاحات البسيطة التي نص عليها مشروع الحكومة. لذلك فإنه قرر، على غرار السباح الماهر الذي يسبح مع حتى يصل إلى بر الأمان، أن يتماشى مع أولئك الذين أبدوا فكرة الهياكلتين الانتخابيتين بإلغراض الصحيح أن هذه هي الطريقة الوحيدة للتخفيف من قوة هجوم المستوطنين على مشروع الحكومة. (40) البيان الجزائري يتحدث إلى الفرنسيين، المرجع السابق ، صفحة 139.

- القانون رقم 47-1853 في 20 سبتمبر 1947. والجدير بالذكر بخصوص هذا القانون الذي منح الجزائر ما سماه "المجلس الجزائري" *Assemblée Algerienne*،⁽⁴¹⁾ هو أنه إذ يشكل بالفعل عملاً تشريعياً ثورياً لم يقره المشرعون الفرنسيون حتى ذلك التاريخ لأي من الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار، فإنه من جهة أخرى يستحق وصفه "المنحى القانوني" الذي أطلقه عليه فرنسيس جنسون. ويكفي أن نلقي نظرة خاطفة على مادتيه 2 و 30 لكي يتبين أنه يستحق بالفعل هذا الوصف.⁽⁴²⁾ وكما يتبين أدناه، فإن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضئيلة التي منحتها المادة الثانية نظرياً للشعب الجزائري، سحبتها بالتالي المادة 30 من نفس النظام الأساسي. موجز القول إن مافعله المشرعون الفرنسيون بإقرار النظام الأساسي المذكور هو أنهم -كما قال فرنسيس جنسون- أقرّوا فكرة أن "الفرنسي المحلي يزن 1/8 الفرنسي الفرنسي. الفرنسي المحلي: الجزائريون، الفرنسي فرنسي: (الأوروبيون)"⁽⁴³⁾ والنظام الأساسي المؤرخ في 20 سبتمبر 1947 - بعبارة سياسية جامدة - قد منح 800 000 مستوطن أوروبي في الجزائر حق انتخاب يعادل في قوته حق الانتخاب الذي منحه لثمانية ملايين جزائري.

وكان السيد موريس قوليت بطبيعة الحال أول "المستعمرين الفرنسيين الجدد" بعيد النظر، الذي انتقد النظام الأساسي المذكور حتى قبل أن يصير قانوناً، فقد احتج مع زملائه في مجلس الشيوخ الفرنسي قائلاً: "كيف يَـقَام بصورة عشوائية مشروع من شأنه أن يصبح الأغلبية، مهما كان أمرها أقلية على الدوام. سوف يَـقَام عشوائياً نظام بحيث تصبح معه الأقلية دائماً عنصر الأغلبية المطلقة؟..."

(41) بقي "المجلس الجزائري" الذي يمكن تتبع جذوره حتى مرسوم 23 من أغسطس 1898 من اللحظة التي افتتح فيها، في شهر أبريل 1948، على يد مارسيل نيجلان حتى حله في أبريل 1956 روبري لاكوست هيئة مناقشة لأجودى منها.

(42) كوليت، وفرنسيس جنسون (الجزائر الخارجية على القانون، صفحة 56). تنص المادة 2 على أن "تعلن المساواة الفعالة بين كل المواطنين الفرنسيين يتمتع كل الرعايا الفرنسي الجنسية في مقاطعات الجزائر دون تمييز من حيث الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين بالحقوق المتعلقة بالمواطنين الفرنسيين ويخضعون لنفس الواجبات ومن جهة أخرى تعلن المادة 30 أن "المجلس الجزائري يتكون من مائة وعشرين عضواً: ستون ممثلاً عن المواطنين الفرنسيين من الهيئة الأولى، وستون ممثلاً عن المواطنين من الهيئة الثانية ينتخبون لسبع سنوات بالإقتراح العام، والتصويت مرتين، على مرشح واحد، وينتجد انتخاب مصفهم كل ثلاث سنوات (43) بشير كوليت، وفرنسيس جيسون (المرجع السابق، صفحة 76) دون شك إلى النظام الانتخابي الذي يميز هياتين من الناخبين، والذي ورثه المجلس الجزائري من مرسوم الجنرال دي جول المشهور في 7 من مارس 1944،

زملاى الأعزاء، ينبغي على أية حال أن ننتهي من هذه الأمور القانونية الدينية المتخيلة دعما لسلطة اقتصادية لا يراد أن تتوزع... إنني أرى بوضوح الظلم في هذه الأمور، وأميز الخطر بجلاء. (44)

فإذا حولنا أنظارنا مرة أخرى إلى المستوطنين العنيدىن ، فإننا نجدهم لايزالون يصرخون " إهدار الجزائر الفرنسية". ولكن طالما لم تكن لديهم الفرصة لإكراه المشرعىن الفرنسيىن على إلغاء نظام 20 سبتمبر 1947 ، فإنهم شرعوا ينفذون فكرة توجيه هجومهم العنيف ضد السيد راماديه والسيد فرحات عباس . من ذلك مثلا أن أحد المدافعىن عن المستوطنىن ، وهو بير فيريه (Pierre Viré) مضى إلى حد التلميح بأن بين أحفاد " الأب بيجو"، أى المستوطنىن الأوروبىىن فى الجزائر ، وبين أحفاد الأمير عبد القادر ، أى الفلاحىن الجزائرىىن القساة صفات مشتركة أكثر مما يوجد بينهم وبين الجزائرىىن المتغربىىن مثل فرحات عباس ، الذىن وصفهم بأنهم أشباه المفكرىن. (45) ومع ذلك فقد كان ثمة القليل من المدافعىن عن المستوطنىن الذىن يتمتعون بحساسية كافية لكي يدركوا أن مصدر الخطر الذى سوف يغشى المستوطنىن الفرنسيىن فى الجزائر بعد سبع سنوات لم يكن هو فرحات عباس ، ولكنه مصالى الحاج الذى سماه ستيفان بيزيلا (Stephane Pigella) عدونا العام رقم(1) فى شمال إفريقيا (46) وكان السيد بيزيلا فضلا عن ذلك على درجة كافية من الحكمة؛ بحيث لم ينزعج من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها فى النظام الأساسى المصادرى فى 20 من

(44) أوردها روبير آرون، المرجع السابق 27 .

(45) جمهورية باريتراس Barbitras ضد فرنسا بيجو .

... ها هي حربتك الفرنسية:

فبعد إنقضاء شهر فيدهول وكرب بدأنا هنا نفهم أن الخطر لايتى من القاهرة بل من باريس. لا من الجامعة العربية التى تريد أن تنزع الجزائر من فرنسا بل من الجمهورية الفاشلة المجهضة). أياها الزميل المستشار التى تسعى التخلص منها وكأنها تريد التخلص من جنين حسب عاداتها. وليس أسوأ عدو لفرنسا هو عبد الكريم أو مصالى الحاج وإنما هو لاريترا... (فرحات عباس)

حسن أياها المستشار الزميل، أعلم أيضا شيئا آخر: إننا لسنا عازمين على التخلص من الإمتيازات الأبدية التى منحنا إياها الأب Begeaud. إننا جميعا مصممون على الإحفاظ لفرنسا على الدوام بإقليمها الجزائرى... مصممون دميعا إلى الدفاع عن فرنسا Begeaud ضد جمهورية "لاريترا". (Piére viré). جمهورية باريترا ضد فرنسا. (صحيفة La bataille، 3 سبتمبر 1947).

(46) Stephane Pizella "عواصف فى البحر الأبيض المتوسط"، صحيفة "ce Matin"، 22-21 سبتمبر 1947

سبتمبر 1947 ، لأنه كان يعرف بخبرته السابقة أن تصديق المشرعين الفرنسيين على النظام المذكور شئ وتطبيقه شئ آخر. فالواقع أن النظام الأساسي المذكور ماكاد ينشر حتى أجبر المستوطنون المعنيدون الحكومة الفرنسية الجديدة برئاسة روبير شومان على أن يستبدل بايف شاتينيو (بن محمد) حاكما عاما جديدا على الجزائر، أثبتت الأحداث بعد هنيئة أنه أكثر ميلا إلى تنظيم ' انتخابات جيدة في الجزائر '.

وكانت الطرق التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتزييف الانتخابات في الجزائر فذة وقبيحة حتى ليكاد الموتى يبعثون من أجداثهم ويجبرون على التصويت ليصل 'دمي' المستوطنين على نصر ساحق.⁽⁴⁷⁾ ولم يكن ما أثار الدهشة في نفوس بعض المؤلفين الفرنسيين أعمال الإكراه من جانب الشرطة، أو السجن ، أو الغرامات المذهلة التي توقع على مرشحي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والحزب الشيوعي الجزائري ، بالأخص حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وإنما بالأحرى كما لاحظ الأستاذ شارل أندري جوليان أن ' التزوير الانتخابي في الجزائر أسلوب من أساليب الدولة ، يعتبر مشروعا للدفاع عن السيادة الفرنسية ، والقائمون بتنظيمه لا ينكرونه ، بل إنهم أحيانا يفتخرون به.⁽⁴⁸⁾

(47) في انتخابات 17 من يونيو 1951 فشل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وحزب الشيوعي الجزائري في الحصول على صوت واحد في منطقة جلفا ، في حين حصل مرشحوا المستوطنون في هيئة الناخبين الثانية على 800 صوت من 500 ناخب مفيد وفي عتبة انتخابات عام 1948 ولما كان يسمى ' المجلس الجزائري ' قضى على 22 من بين 59 من مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحكم عليهم بالسجن (180 شهرا وغرامة قدرها 700 000 فرنك⁽⁴⁸⁾ شارل أندريه هولياس ، مسيرة شمال إفريقيا صفة 300 . ومهما كانت شناعة الإدارة الإستعمارية الفرنسية بالجزائر فإنها لم تكن تزيد شبا في بشاعتها على الإدارة الإستعمارية البلجيكية في الكونغو من ناحية أسلوبها السياسي في تزوير انتخابات 'الأهالي'. ذلك أنه إذا كانت الأولى من الجرة بحيث تخصص 'أصوات' المقيد بالسجلات من الناخبين المتوفين ، فإن الثانية حاولت أن تمنع الكونغو المستقلة حديثا من أن تتمتع بحياة سياسية سوية ، وذلك بتحالفها مع ' التماسيح' الأفريقية التي أطعمتها أوراق الاقتراع التي حررها شعب الكونغو. وقد كشف هذه الواقعة مجلة Time Weekly News magazine (6 من يونيو 1960) في المقال الفكه الاتي : " عودة الكونغو البلجيكية في الأسبوع الماضي أنها تأسف لعدم قدرتها على إعلان النتائج النهائية لانتخابات الكونغو الوطنية الكبرى ، ومن أسباب ذلك : أن زورقا بخاري يعبر غابات نهر سانكورو حاملا صناديق الاقتراع اصطدم بمرتفع رملي وغرق ، واختمت الصناديق التي تحتوي على 10 000 ورقة اقتراع وسط دوامة هائلة من التماسيح.

وبفضل السياسة الإستعمارية القاسية التي انتهجها الحاكم العام الجديد ، السيد أدمون نيغلن Edmond Naeglen وخلفه السيد روجيه ليونار Roger leonard برزت الفترة من 1948 إلى 1954 كأشد المراحل تحديا في الحركات السياسية والدينية الجزائرية . ومع ذلك فمهما كان القمع الذي شنته السياسة الفرنسية عنيفا ومكشوفاً ضد الشعب الجزائري ، في محاولات مساندة السياسة الإستعمارية التي اتبعتها الحكام العامان المذكوران ، ومهما كانت الإصطدامات التي جرت خلال هذه الفترة بين مختلف الحركات السياسية والدينية الجزائرية، فإنها من الوجهة التاريخية والسياسية قد حجبها الصراع الداخلي في "حركة انتصار الحريات الديمقراطية". لذلك فإنه من الملائم أن تكون البحوث اللاحقة مركزة حول الصراع الداخلي في الحركة والذي أثرت نتائجه في مصير الشعب الجزائري ولعل العودة الى تاريخ النزاع القديم بين الإتحادالديمقراطي للبيان الجزائري ، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، والحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و نضالهم الفردي و المشترك ضد الإدارة الإستعمارية الفرنسية ودماها الحاسمة من تاريخها الوطني فهما عميقا.

المراجع الأجنبية حسب الحروف الأبجدية

BIBLIOGRAPHIE:

- Abbas.Ferhat.La Nuit Coloniale. Paris : René Julliard, 1962.
- Aron, Robert. Les origines de la guerre d'Algérie. Paris: Librairie Arthème Fayard, 1962.
- Chevallier, Jacques. Nous Les algériens. Paris : Calmann levy Editeur, 1958.
- Jeanson. Francis. L'Algérie Hors La loi. Paris : Edition du Seuil, 1955.
- Julien, Ch. A. L'Afrique du nord en Marche. Paris: René Julliard, 1952.
- Laski, Harold, J. The rise of European Liberalism. George Allen-Unwin LTD. London 1936.
- Nouschi, André. La Naissance du Nationalisme Algérien. Paris: les Editions de Minuit, 1962.
- Le manifeste Algérien Parle Aux Français. Alger: Les Editions
- Werth, Alexander. La France Depuis La guerre (194-1957): Paris: Librairie Gallimard, 1957.

Journaux

الجرائد الأجنبية حسب التسلسل الزمني

Combat, 23 Mars 1947.

"La Presence Française Sauvagée: dès Aujourd'hui M. Depreux part pour L'Algérie," Ce Matin, 10 Avril 1947.

"Envoi de Renforts dans Le territoire D'outre-Mer," Le Parisien Libre, 10 Avril 1947.

"Le conseil des Ministres Décide: Renforcement nt des Mesures Propres a Maintenir L'ordre Dans L'union Française," Le Figaro, 10 Avril 1947.

"Madagascar, Algérie Maroc: Renforcement des Contingents d'outre-mer: Ainsi décide le Conseil des Ministres: Messali hadj est Interdit et Depreux part demain a Alger," Paris Presse, 10 Avril 1947.

"Mesures de Defense Outre-Mer," L'Aube, 10 Avril 1947.

"Le Conseil des Ministres Decide: Renforcement des Mesures Propres a Maintenir l'Ordre dans L'union Française," Le Figaro, 10 Avril 1947.

"La Situation en Algérie et a Madagascar Examinés en Conseil des Ministre," Le Monde, 10 Avril 1947.

"L'union Français en Alerte," Le Pay, Avril 1947.

"Nous obtiendrons Notre Indépendance par le Sang," Le monde, 10 Avril 1947.

"Legalement Dissous Le P.P.A. Poursuit sa Dangereuse Activités," Le Monde, 12 Avril 1947.

"Crise Gouvernementale les Communiste Quitent le conseil de Cabinet et N'assistent pas au Conseil Restrzint," Combat, 17 Avril 1947.

"Ferhat Abbas et Massali Hadj Définissent Publiquement leurs Positions," Combat, 18 Avril 1947.

"Nous Apportons un Message du pays et de Fraternité au Peuple Français" Declare M. Ferhat Abbas, Combat, 29 Mai 1947.

Paroles Français, 6 Juin 1947.

Ferhat Abbas, "Les Colonialistes Veulent Aller devant L'O.N.U.: Nous Acceptons le Rendz- Vous," l'Egalité, 1 Juillet 1947.

"Evolution en Afrique du Nord," Le Monde, 6 juillet 1947.

François Quilici, "Les Fossycurs d'Algérie Française: Allez-Vous M. Ramadier," La Bataille 6 Aout 1947.

pierre Viré, "La République de Barbitras Contre la France de Bugcaud," La Bataille 3 Septembre 1947.

El-Maghrib El-Arabi, 12 Septembre 1947.

Stéphane Pizella, "Remous en Méditerranée," Ce Matin 21-22 Septembre 1947.

Revue

Time Weekly News Magazine, June /6/ 1960